أداء الاقتصاد السعودي يجعله الأفضل في مجموعة العشرين

«بيتك للأبحاث»: الإصلاحات وحركة النمو وعدم الاعتماد على النفط فقط سبب الأفضلية

خلص تقرير لصندوق النقد الدولي إلى نظرة إيجابية للاقتصاد السعودي، وأنه ثالث أفضل أداء اقتصادي بين مجموعة الـ20، رغم التحديات التي تواجهه وأهمها إيجاد فرص عمل للشباب وسرعة النمو السكاني، إلا أن قوة الموقف المالي كفيلة بدعم إيجاد حلول مرضية

ذكر تقرير أصدرته شركة "بيتك للابحاث" المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) إلى أن المملكة العربية السعودية ستظل واحدة من أفضل الدول أداء بين اقتصادات مجموعة الـ20 خلال السنوات المقبلة بفضل الإصلاحات الاقتصادية المهمة التي أدخلتها المملكة وحركة النمو الاقتصادي وجهود الحكومة في تنويع مجالات العمل وعدم الاعتماد على النفط فقط، وفي ما يلي التفاصيل:

خلص التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي إلى نظرة إيجابية للاقتصاد السعودي وانه ثالث أفضل أداء اقتصادي بين مجموعة الـ20 رغم التحديات التي تواجهه وأهمها الشباب وسرعة النمو السكاني إلا أن قوة الموقف المالي كفيلة بدعم إيجاد حلول مرضية.

وأكد صندوق النقد الدولي في مناقشات جرت في الفترة ما بين الخامس والثامن عشر من مايو 2013 أن الاقتصاد السعودي من بين أفضل الاقتصادات أداءً ضمن مجموعة العشرين خلال السنوات الأخيرة، إذ جاءت المملكة في المرتبة الثالثة من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامي 2008 و2012 بعد الصين والهند.

مركز مالي قوي

وأضاف الصندوق أن السعودية تتمتع بمركز مالي قوي بين دول المجموعة حيث تمتلك أقل معدل للدين مقارنة بالناتج المحلي وأن الاقتصاد السعودي يتمتع بنظرة إيجابية، وتوقع الصندوق أن ينمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 7.6 في المئة في 2013، مواصلاً النمو القوي الذي حققه خلال السنوات الأخيرة. كما توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي العام بنسبة 4.4 في المئة، حيث توقع انخفاض معدل إنتاج النفط عن متوسط مستواه المسجل في 2012. وقد سجل معدل التضخم ارتفاعاً منذ منتصف 2012 نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع الأسعار في المطاعم والفنادق ووسائل النقل إلا أنه لايزال ضمن نطاق السيطرة عند 4 في المئة. وفي الوقت الذي يتوقع فيه أن يؤدي تقليل الإنتاج وخفض أسعار النفط إلى تقليص فوائض الحسابين المالي والجاري في عام 2013، إلا أنها ستظل كبيرة حسب توقعات صندوق النقد الدولي.

احتل الأداء الاقتصادي للمملكة العربية السعودية مكانة متقدمة ليأتي ضمن أفضل الاقتصادات في مجموعة دول العشرين، حيث نما بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 6.6 في المئة سنوياً على مدار السنوات الخمس للفترة ما بين 2008 و 2012، وقد سبقه فقط في الأداء الصين التي سجلت معدل نمو سنوي مركب بنسبة 9.3 في المئة سنوياً ثم الهند بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 6.8 في المئة سنويا خلال نفس الفترة (2008-2012). وتعزى قوة الأداء الاقتصادي للمملكة بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة مما ساهم بقوة في زيادة الإيرادات الحكومية وتمكين أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم والتي تحتفظ بنحو خمس الاحتياطيات المؤكدة للنفط في العالم من القيام بإنفاق مالي ضخم على الاستهلاك الخاص وخلق فرص العمل.

نمو الاقتصاد السعودي

بعد أن شهدت توسعاً بنسبة 6.8 في المئة خلال 2012، نتوقع نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 5.0 في المئة في عام 2013 حيث يتوقع استمرار قوة أنشطة الاقتصاد غير النفطي ليصل إلى 7.0 في المئة لعام 2013، بانخفاض طفيف عن نسبة الـ7.2 في المئة المسجلة في 2012، وتمثل توقعاتنا لعام 2013 تعديلا في الاتجاه الصعودي من التقديرات السابقة والتي كانت عند 4.5 في المئة، بدعم من قوة نمو الطلب المحلي ومجموعة كبيرة من المشاريع الصناعية المخطط لها.

إلا أن القطاع النفطي في المملكة والذي يسهم بنحو 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن يتراجع بمقدار 2.5 في المئة لعام 2013 حيث نتوقع أن ينخفض إنتاج النفط ليصل إلى 9.4 ملايين برميل يومياً في عام 2013 من 9.7 ملايين برميل يومياً في 2012. وبصورة عامة، سوف يعزز الاقتصاد من خلال مساعي الحكومة المستمرة الرامية إلى تنويع النشاط الاقتصادي نحو القطاعات غير النفطية الأخرى مثل الصناعات التحويلية والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات المصرفية والمالية وكذلك قطاع النقل، إضافة إلى تأثير حزمتي الإنفاق المالي بعيد المدى والتي أعلن عنها العاهل السعودي الملك عبدالله في أوائل عام 2011 وتبلغ قيمتها مجتمعة 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي والتي من المرجح أن تستمر في تقديم دفعة قوية لنمو الاستهلاك.

وبالنسبة لعام 2014، فنتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي إلى 5.3 في المئة (تعديلاً من التقديرات السابقة والتي كانت عند 5 في المئة) بدعم من انتعاش القطاع النفطي بنسبة 2.7 في المئة، نظراً للتوقعات بزيادة الإنتاج ليتماشى مع ارتفاع الطلب على النفط، وكذلك بدعم من استمرار صلابة نمو القطاع غير النفطي بنسبة 6 في المئة. وسوف تستمر قوة انتاج النفط بالإضافة إلى زيادة أسعاره في توليد فوائض في كل من الاقتصاد والميزانيات المالية، مما يمكن الحكومة من توجيه استثمارات ضخمة نحو القطاعات ذات الجدوى الاقتصادية والتي من شأنها أن توفر النمو المستدام على المدى البعيد.

ضغوط تضخمية

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن استقرار بيئة الأسعار فضلاً عن كون الضغوط التضخمية حميدة بالإضافة إلى قوة النمو الائتماني من شأنه أن يسهم في مزيد من النمو الاقتصادي والتنمية.

ويتوقع للقطاع النفطي في المملكة والذي يسهم بنحو 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أن ينخفض بنسبة 2.5 في المئة عام 2013 حيث نتوقع انخفاض إنتاج المملكة من النفط إلى متوسط 9.4 ملايين برميل يومياً خلال 2013 وذلك من متوسط 9.7 ملايين برميل يوميا العام الماضي.

وتلعب السعودية دوراً تنظيمياً في الاقتصاد العالمي من خلال المساعدة في توفير الاستقرار لسوق النفط العالمية. وتماشيا مع هذا الدور، قامت المملكة بزيادة إنتاج النفط في عام 2011 و 2012 مما ساعد على منع حدوث تأثير سلبي على النمو العالمي كنتيجة لاضطراب العرض في بلدان أخرى. وبالنظر إلى الزيادة الأخيرة في إنتاج النفط العراقي والتي تجاوزت حاجز الـ3 ملايين برميل يومياً في أوائل عام 2013، فإن ذلك كان يعني أن تكبح المملكة من جماح انتاجها. وبالفعل، تراجع انتاج النفط السعودي بشكل حاد بنسبة 6 في المئة في الفترة من يناير إلى أبريل 2013 مقارنة بمتوسط الإنتاج المسجل خلال العام الماضي. وقد دفع الانخفاض الحاد خلال الأربعة أشهر الأولى من 2013 إلى إعادة النظر وخفض توقعات إنتاج النفط السعودي إلى 9.4 ملايين برميل من متوسط الـ9.5 ملايين برميل يومياً المقدر سابقاً.

أسعار النفط

ونتوقع في الوقت الحالي أن يتراوح متوسط أسعار النفط ما بين 100 إلى 110 دولار للبرميل لعام 2013 وكذلك 2014. ومنذ بداية 2013 وحتى 14 مايو 2013، واصلت أسعار الخام العربي الخفيف السعودي قوتها بمتوسط 112.5 دولاراً للبرميل. وفي بيان صدر مؤخرا، صرح وزير النفط السعودي، على النعيمي أن الأسعار الحالية للنفط معقولة لكل من المستهلك والمنتج، وفي ذات الوقت وصفت الكويت الأسعار الحالية بأنها عادلة وأن السوق مستقر. إلا أن المخاطر التي تنطوي عليها توقعاتنا تشمل احتمال زيادة عدم الاستقرار الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط أو حدوث مزيد من التدهور في التوقعات الاقتصادية العالمية مما قد يزيد من تقلبات أسعار النفط العالمية.

وفي الوقت نفسه، يتوقع لنمو القطاع غير النفطي في المملكة والذي يسهم بنحو 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أن يواصل النمو بوتيرة ملحوظة خلال 2013 و2014 في ظل الأداء القوي لقطاعات الصناعة والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والنقل. وكنتيجة للجهود المبذولة في تنويع اقتصاد البلاد بعيدا عن النفط، تواصل الحكومة توجيه عائدات النفط إلى الإنفاق الرأسمالي العام على مشاريع البنية التحتية والطاقة وكذلك مشاريع الإسكان الضخمة التي استفادت منها قطاعات البناء والعقارات والنقل والمرافق العامة.

وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة أيضا بالعديد من المبادرات والاعفاءات الضريبية لتسهيل عمل قطاعها غير النفطي. ومن بين هذه المبادرات والسياسات تقديم الحوافز الضريبية وتخفيض إيجار العديد من المناطق الصناعية في جميع أنحاء المملكة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه إلى المناطق المستهدفة. وقد ذهبت معظم التحفيزات خلال السنوات الأخيرة إلى التصنيع والشركات الصناعية، وخاصة في إنتاج البتروكيماويات.

نمو النفقات

وتحتاج سياسات الاقتصاد الكلي إلى الانتباه الدائم إلى الإشارات الدالة على أن استمرار النمو الاقتصادي القوي يؤدي الى زيادة الضغوط التضخمية. وتبدو السياسة المالية التي تنتجها الحكومة مهيأة لإبطاء سرعة نمو النفقات هذا العام بعد الزيادات الضخمة المسجلة خلال عامي 2011 و2012. وهذا من شأنه أن يسهم في احتواء ضغوط الطلب. وفي حالة ارتفاع معدل التضخم بدرجة أكبر من المتوقع أو ظهور أدلة على حدوث تباطؤ في العرض، فسيتطلب ذلك إما تعديل السياسة الاحترازية الكلية أو إبطاء وتيرة مشروعات الإنفاق الرأسمالي.

وبناء على توقعاتنا لأسعار الخام العربي الخفيف عند 106 دولارات للبرميل ومعدل إنتاج 9.4 ملايين برميل يومياً، فإننا نتوقع تحقيق السعودية لفائض مالي بمبلغ 244.2 مليار ريال سعودي أو 8.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013. ويتوقع أن تسجل الإيرادات 1,146.2 مليار ريال مدفوعة بصورة رئيسة من إيرادات النفط بمبلغ 1,027.2 مليار ريال وهو ما يمثل زيادة بنسبة 10.3 في المئة مقارنة بالإيرادات الفعلية للنفط في 2012.

ومن المتوقع أيضا أن تصل الإيرادات غير النفطية إلى 119 مليار ريال أي أعلى من مستويات 2012 بنسبة 16 في المئة. ومن المتوقع أن تتجاوز النفقات الفعلية النفقات المستهدفة في الميزانية بنسبة 10 في المئة لتصل إلى 902 مليار ريال.

دور تنظيمي

نظرا للدور التنظيمي الذي تلعبه السعودية في الاقتصاد العالمي، ستستمر المملكة في المساعدة في توفير الاستقرار في سوق النفط العالمي من خلال ضبط معدل إنتاجها وذلك استجابة للتغيرات المفاجئة التي قد تطرأ على الطلب العالمي على النفط. وستواصل المملكة الحد من اعتمادها على النفط في الاقتصاد كما ستستمر في تنويع الاقتصاد إلى القطاعات غير النفطية.

ويتضح هذا من حجم تمويل المشاريع التي ترعاها الحكومة من البتروكيماويات ومشاريع الطاقة والنقل، مما يوحي أن الحكومة عازمة على التحول إلى الصناعات ذات القيمة المضافة. وسيؤدي الارتفاع الكبير في أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات الحكومية لهذا العام، مما يدعم خططها في الإنفاق الرأسمالي.

ومن الجدير بالثناء، أن الحكومة مازالت تركز على تقلبات أسعار النفط، ولذلك، اعتمدت بعض الخطط لإنشاء صندوق وطني سيادي تحت إشراف المجلس الاقتصادي الأعلى. وسيقوم الصندوق بإدارة واستثمار فوائض الميزانية بصورة احترافية لضمان سلاسة وعدم التأثر بالتقلبات الدورية الاقتصادية.

«الوطني» يمنح أحد موظفيه مشاهدة النهائي الأوروبي

فاز موظف بنك الكويت الوطني جلبير موسى الحامض في السحب الخاص بالموظفين ضمن حملة بطاقات الوطني ماستركارد الائتمانية لحضور نهائي دوري ابطال أوروبا 2013/2012 UEFA Champions League.

وقد استمتع جلبير برحلة مدفوعة التكاليف بالكامل لشخصين الى مدينة لندن اشتملت على تذاكر السفر ذهاباً وإياباً والإقامة في الفندق وتذاكر المباريات، بالإضافة إلى تأمين المواصلات من موقع المباراة في ملعب ويمبلي واليه، والذي شهد النهائي بين فريقي بروسيا دورتموند وبايرن ميونيخ الألمانيين.

ويقدم البنك الوطني بشكل مستمر عروضاً خاصة لموظفيه انطلاقاً من حرصه على تعزيز الترابط معهم ومكافآتهم لجهودهم والتزامهم. وقد خصص البنك الوطني لموظفيه سحباً خاصا ضمن حملة بطاقات الوطني ماستركارد الائتمانية لحضور نهائي دوري ابطال أوروبا الاشهر عالمياً.

وقد دخل الموظفون السحب تلقائيا مقابل كل عملية شرائية بمبلغ 10 دنانير تتم محلياً باستخدام بطاقة الوطني ماستركارد الائتمانية أو عند استخدام البطاقة في الخارج أثناء السفر أو على شبكة الانترنت.

ويشار الى أن "الوطني" هو البنك الوحيد في الكويت الذي يقدم لحاملي بطاقات ماستركارد الائتمانية فرصة لحضور نهائي دوري أبطال أوروبا. وقد دأب البنك الوطني على الدخول في شراكة حصرية مع ماستركارد إنترناشونال من أجل مكافأة عملائه وتقديم الفرصة الحصرية لهم لحضور هذه البطولة نظرا للشعبية الكبيرة لهذه البطولة في الكويت.

الموظف أمام ملعب ويمبلي

«الخليج» يستضيف «ترابط فرق العمل» بعنوان «ابدأ التغيير»

أطلق بنك الخليج مؤخراً فعالية لترابط فرق العمل تحت عنوان "ابدأ التغيير" تكريماً لموظفيه الجدد. وتهدف هذه المبادرة إلى تسليط الضوء على أهمية العمل الجماعي والترابط لتحقيق النجاح في العمل. وتضمنت أنشطة الفعالية تطوير مهارات الموظفين في الإدارة الذاتية والعمل كوحدة متكاملة. كما تضمنت الفعالية تمارين مصممة لإيجاد أجواء تتيح للموظفين اكتساب المهارات من خلال الإجراءات العملية.

وقد تحدث إلى الموظفين أثناء الفعالية كل من سلمى الحجاج، مدير عام إدارة الموارد البشرية في بنك الخليج، وفيكرام إيسار، مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية في البنك، مشيرين إلى مدى أهمية روح العمل الجماعي لتحقيق النجاح في العمل. كما حضر الفعالية كل من كارلوس روبيرو، رئيس المديرين الماليين ومدير عام الإدارة المالية والدعم في بنك الخليج، ومارك ماجناكا، رئيس التسويق في البنك، بهدف التفاعل مع الموظفين ودعم المبادرة.

وتمثل مبادرة "ابدأ التغيير" واحدةً من المبادرات العديدة التي يطلقها بنك الخليج في إطار استراتيجيته الرامية إلى تدريب وتطوير موظفيه. ويؤمن البنك بأن بناء المواهب من خلال التدريب والتطوير ومساعدة الموظفين الجدد في تحقيق الاستقرار الوظيفي والشعور بالانتماء إلى بيئة مستقرة يُعتبر من أهم عناصر النجاح في العمل.

نشرة صحافية

تويوتا تحتل لقب العلامة التجارية الاكثر قيمة سوقية في عالم السيارات

انتزعت شركة تويوتا اليابانية لقب علامة السيارات الأعلى بالقيمة هذا العام، وذلك بعد قيام شركة Millard Brown بنشر قائمة الشركات الأعلى بالقيمة السوقية للعام الحالي 2013.

جدير بالذكر انه في السنوات الثماني الماضية منذ نشر تقرير BrandZ الأول في عام 2006، احتلت العلامة التجارية تويوتا المرتبه الأولى كقيمة سوقية الأعلى في قطاع السيارات ست مرات، واحتلت المرتبة الثانية في مرتين.

ارتفعت القيمة السوقية لشركة تويوتا اليابانية العام الحالي بنسبة 12 في المئة أي ما يعادل 24,5 مليار دولار بفضل الزيادة الواضحة في مبيعات طرازاتها الهجينة. ويتجلى هذا أكثر وضوحا في صناعة السيارات، حيث ان إدراك المستهلك للعلامة التجارية يمكن أن يكون في كثير من الأحيان هو العامل الحاسم الرئيسي عندما يتعلق الأمر بشراء سيارة جديدة.

وتعتبر الدراسة التي أجرتها شركة الأبحاث الرائدة في مجالها Brow Millard ميلوارد براون كواحدة من أفضل المؤشرات على القيمة السوقية للعلامات التجارية ومقارنتها مع كل منافسيها.

وعلى ضوء هذه الدراسة وجد الباحثون في شركة ميلوارد براون في أحدث دراسة لها أن تويوتا مرة أخرى هي العلامة التجارية الأكثر قيمة سوقية للسيارات في العالم، وتقدر قيمتها بمبلغ 24,5 مليار دولار، وهذا ارتفاع بمعدل 12 في المئة عن نتيجة العام 2012.

أسعار العملات مقابل الدينار الكويتي

العملة	شراء	بيع
دولار أميركي	0.28550000	0.286700000
يورو	0.37500000	0.376580000
جنيه إسترليني	0.43710000	0.438940000
فرنك سويسري	0.30212000	0.303390000
دولار كندي	0.27935000	0.280530000
دولار استرالي	0.27779000	0.278960000
ريال سعودي	0.07616400	0.076484000
درهم إماراتي	0.07778200	0.078109000
دينار بحريني	0.75860000	0.761790000
ريال قطري	0.07847700	0.078807000
ريال عماني	0.74185000	0.744970000
ريال يمني	0.00133290	0.001338500
دينار أردني	0.40333000	0.405030000
ليرة سورية	0.00310330	0.003116300
ليرة لبنانية	0.00019160	0.000192400
جنيه مصري	0.04029700	0.040375000
درهم مغربي	0.03390700	0.034050000
دينار تونسي	0.17505000	0.175780000
ين ياباني	0.00283180	0.002843700
دولار سنغافوري	0.22785000	0.228810000
دولار هونغ كونغ	0.03677400	0.036929000
باهت تايلندي	0.00948190	0.009500200
بيسو فلبيني	0.00676220	0.006775200
روبية إندونيسية	0.00002909	0.000029140
روبية هندية	0.00505760	0.005067300
روبية باكستانية	0.00290050	0.002906100
تاكا بنغلادشية	0.00366920	0.003676300
روبية نيبالية	0.00317470	0.003180800
روبية سريلانكية	0.00225870	0.002263100

المصدر: المزيني

الشركة الوطنية الإستهلاكية القابضة
NATIONAL CONSUMER HOLDING COMPANY

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك.م)

إعلان تذكيري

دعوة

لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية والغير عادية

للشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك.م)

يتشرف مجلس إدارة الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (ش.م.ك.مقفلة) بتذكير السادة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والغير عادية للشركة التي تقرر عقدها يوم الأحد الموافق: 2013/6/2 م في تمام الساعة: 11:30 صباحاً في مقر الشركة «شارع أحمد الجابر - برج الزمردة - دور 13 - قاعة (A/13)».

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة مقر الشركة الكائن في الكويت - شارع أحمد الجابر - قسيمة رقم (17) - برج الزمردة الطابق 14 - لإستلام جدول الأعمال وبطاقات الحضور - استمارات التوكيل - وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة.

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة

للإستفسار

يرجى الإتصال على الهاتف رقم: ٢٢٤٩٣٢٦٨ - ٢٢٤٩٣٢٦٧ - فاكس: ٢٢٤٩٣٢٦٩